

الواسطة : دراسة استطلاعية لأراء بعض الطلاب الجامعيين

عبدالله عبدالرحمن الفيصل

أستاذ مساعد، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية

(ورد بتاريخ ١٤٠٨/٥/٢٢هـ وقبل للنشر بتاريخ ١٧/١٠/١٤٠٨هـ)

ملخص البحث . يهدف هذا البحث إلى دراسة الواسطة كمنط اجتماعي يحاول الأفراد عن طريقه التوفيق بين البناء الاجتماعي التقليدي في مجتمع المملكة العربية السعودية، وبناء اجتماعي جديد أفرزته عوامل متعددة. وقد اعتمدت هذه الدراسة على آراء ٢١٤ طالباً — كمنتم للدراسة — سجلوا في مواد قام الباحث بتدريسها في جامعة الملك سعود، وهذا يعني أن نتائج البحث مقتصرة على مجتمع الدراسة.

والواسطة نعرّفها هنا بأنها إدخال طرف ثالث له إمكانيات اجتماعية للتأثير على نتيجة العلاقة الاجتماعية بين طرفي العلاقة. ولما للواسطة من تأثير على الفرد والمجتمع فإن أهداف الدراسة تتمحور في: (١) تعريف الباحثين للواسطة كسلوك اجتماعي؛ (٢) الأسباب التي يرى الباحثون أنها تدعو إلى التمسك بالواسطة كمنط سلوكي؛ (٣) مدى القبول الاجتماعي الذي تحظى به الواسطة في المجتمع.

أما بالنسبة لتعريف الواسطة فقد طرحت خمسة تعاريف منها مصالحي متبادلة، والشفقة، وقد رأى ٩٣,٥٪ منهم أن الواسطة تعني المصالح المتبادلة، وهي أعلى نسبة لأي من التعاريف، كما رأى ٣٨٪ منهم — وهي أقل النسب — أنها الشفقة.

أما بالنسبة للأسباب التي تدعو للتمسك بالواسطة، فقد رأى غالبية الباحثين (٩١٪) أن تعقيدات الحياة لها الدور الرئيس في ذلك؛ أما عدم ملاءمة النظم لما اعتاد عليه الناس فقد أخذ الترتيب الأخير (١٣٪) بين الأسباب الأربعة المطروحة. أما آراء الباحثين حول القبول الاجتماعي للواسطة فقد رأى

غالبيتهم (٧٩٪) أنها لا تمثل انحرافاً اجتماعياً لأن الكبير والصغير في المجتمع يلجأ إليها. كما أن غالبيتهم (٨٨٪) رأى أنها معيار للولاء للأسرة، كما رأى (٥٧٪) منهم أنها معيار للصدقة أيضاً.

مقدمة

لايستطيع المطلع على التغيرات التي يعايشها المجتمع العربي السعودي إخفاء ما تركته التنمية الاجتماعية من آثار إيجابية على حياة المواطن السعودي. فخطط التنمية المتلاحقة أكدت على بناء الإنسان السعودي في المقام الأول وذلك بتوفير كثير من احتياجاته المتعددة. وهذا يتطلب الرفع من أداء المؤسسات الاجتماعية واستحداث مؤسسات جديدة لتواكب ما يحتاجه حياته الخاصة أو ما يحتاجه لإتمام مصالحه وأعماله الجديدة. ويعتبر مثل هذا التحول السريع اختزالاً لسنوات طويلة قضتها مجتمعات أخرى لتصل إلى المرحلة التي يعيشتها المجتمع العربي السعودي في الوقت الراهن. إلا أن اختزال الزمن إن نجح في مجالات مختلفة لم ينجح كلية في اختزال الخبرات وبعض المعايير الاجتماعية حيث إن هذه الخبرات والمعايير الاجتماعية مودعة في رؤوس أناس على قيد الحياة مما يجعلهم يلجأون إلى بعض هذه الخبرات والمعايير التقليدية — كالواسطة — للتكيف مع المستجدات في حياتهم. من هنا فإن دراسة الوساطة محاولة للتعرف على إحدى الحلقات الاجتماعية بين أنماط سلوك قديمة وأخرى جديدة ومدى تقبلها وانتشارها في المجتمع العربي السعودي.

أهداف الدراسة

من المسلم به أن المجتمعات الإنسانية تتعرض لتغيرات متلاحقة وإن اختلفت سرعة هذه التغيرات من مجتمع إلى آخر. وتعود هذه التغيرات إلى فعل كثير من العوامل التي تحدث تأثيراً في المجتمعات. ومن هذه العوامل ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي ومنها ما هو مقصود ومنها ما هو تلقائي، ويحاول أفراد المجتمع التكيف مع ما يحدث فيه من تغيرات. ويأخذ هذا التكيف عادة صورة تعديل في العلاقات الاجتماعية القائمة أو استنباط علاقات اجتماعية أخرى تساعد في التعامل مع الظروف الجديدة في المجتمع.

وقد تعرّض المجتمع العربي السعودي خلال الخمس عشرة سنة الماضية لتغيرات اجتماعية كبيرة وسريعة، ومن مظاهر هذه التغيرات انتشار التعليم وإقامة المنشآت الصناعية

- وإنشاء مؤسسات الرعاية في جميع المجالات وزيادة دخول المواطنين . وقد أدت هذه التغيرات إلى إفرات اجتماعية مختلفة لمواكبة التحول الاجتماعي والثقافي في المجتمع . ومن هذه الإفرات الواسطة كمنط سلوكي يحاول الأفراد بواسطته التعامل مع المؤسسات الاجتماعية الجديدة في المجتمع . وهذا النمط له بلا شك تأثير كبير على كل من الفرد والمجتمع . ومن هنا يلزم دراسته وتحليله للتعرف على الجوانب الثلاثة التالية :
- ١ - تعريف المبحوثين للواسطة كسلوك اجتماعي .
 - ٢ - الأسباب التي يرى المبحوثون أنها تدعو إلى التمسك بالواسطة كمنط سلوكي .
 - ٣ - مدى القبول الاجتماعي الذي تحظى به الواسطة في المجتمع .

الإطار النظري

تنطلق هذه الدراسة من فكرة أساسية تسود الفكر الاجتماعي مؤداها أن هناك نوعين من البناء الاجتماعي : أحدهما تقليدي والثاني حديث،^(١) ولكل نوع صفاته المميزة . فالبناء الاجتماعي التقليدي تسوده العلاقات الأولية وتفضيل احتياجات الجماعة على الاحتياجات الفردية والالتزام بأهداف الجماعة الأولية أكثر من الاهتمام بالأهداف الخاصة بالفرد . أما البناء الاجتماعي العصري^(٢) فيسوده تقسيم العمل ، كما تسوده العلاقات الثانوية وتتشعب فيه انتماءات الفرد ، وتظهر فيه التنظيمات التي تتعامل مع الأفراد على أساس موضوعي . وفي هذا الصدد بين Parsons^(٣) أن الثقافة في المجتمع التقليدي تتعامل مع الفرد بطريقة

(١) لقد سادت مثل هذه الثنائية التفكير الاجتماعي منذ فترة طويلة ، وقد استخدم هذا التصنيف عبدالرحمن بن خلدون في تصنيفه للعلاقات بناء على التجمعات السكانية المختلفة ، البدو والحضر ، انظر: عبدالرحمن بن خلدون ، مقدمة ابن خلدون (بيروت : دار إحياء التراث العربي ، د . ت .) ، ص ١٢٠ ؛ ومن الدراسات الغربية انظر : Nicholas Timasheff and Goerge Theodorson, *Sociological Theory* (New York: Random House, 1976), pp. 105-111, 179-182.

(٢) لا يستعمل الباحث مفهومًا «عصريًا» كما تتناوله بعض الكتابات بأنه تفضيل نوع من الأنماط الغربية على الأنماط المحلية ، أو أن النمط الحالي مرغوب . وإنما يستعملها الباحث هنا لوصف مرحلة ينتقل إليها المجتمع من مرحلة سابقة . أما تقويم أي من المرحلتين فأمره لايغني هذا البحث .

(٣) لقد بين بارسونز خمسة أزواج من الأنماط الثنائية أوردنا بعضًا منها ، وقد استعملها بعض العلماء لتصنيف العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمعات النامية والمجتمعات الصناعية . انظر مثلاً : سيد الحسيني وآخرون ، دراسات في التنمية الاجتماعية (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٩م) ،

خصوصية particularism كما يقيم أداءه بناءً على ميراثه الاجتماعي وخصائصه الشخصية ascription. فانتفاء الفرد إلى أسرة معينة تمنحه أو تحرمه من إمكانات اجتماعية مختلفة نظراً للعزوة في المجتمع. (٤) أما في المجتمعات الحديثة فإن العلاقات الاجتماعية في الغالب تتسم بالمعيارية العامة diffusion كما يتم تقويم الفرد على ضوء معيار محايد وهو ما أنجز -achieve- ment (٥)

ويؤكد علماء الاجتماع على أن المجتمعات ذات البناء الاجتماعي التقليدي تتغير بحيث يصبح بناؤها الاجتماعي بالتدرج أكثر ملاءمة للعصر، ذلك أن نوعي البناء الاجتماعي ليسا منفصلين عن بعضهما ولكون البناء الاجتماعي التقليدي سابقاً للبناء الاجتماعي الجديد. (٦)

ويتضمن تحول البناء الاجتماعي من نمط تقليدي إلى نمط حديث تكييفاً في علاقات الأفراد والجماعات في البناء الحديث بمعنى أن الأفراد والجماعات يلجأون إلى أساليب ثقافية يألّفونها كالواسطة؛ أما لماذا يقبل الوسطاء التدخل لتحقيق مصالح الآخرين فإن الإجابة لاتتم إلا بالنظر إلى العلاقات الاجتماعية داخل البناء الاجتماعي، وأي بناء اجتماعي يجوي داخله نوعين من العلاقات، علاقات قهرية كالانتماء إلى أسرة معينة أو علاقات طوعية

== ص ٥٨. كذلك في المصادر الغربية انظر: Jonathan Turner, *The Structure of Sociological Theory* (Chicago: The Dorsey Press, 1986), pp. 65-66; Timasheff and Theodorson, *Sociological Theory*, pp. 256-57.

(٤) من الكتابات التي توضح هذه الفكرة سواء من ناحية المفهوم السوسولوجي والثقافي في المجتمع العربي ما ذكرته Maher من أن المرأة في منطقة الأطلس في مراكش تعتمد على القرابة كمصدر للدخل والدعم الاجتماعي أكثر من اعتمادها على زوجها: Vanessa Maher, *Women and Property in Morocco* (London: Cambridge University Press, 1974), p.2.

(٥) هناك شرح مفصل عن هذه النقطة وأبعادها السوسولوجية في: Talcott Parsons, ed. *Theories of Society* (New York: The Free Press, 1965), pp. 43-49.

(٦) انظر أيضاً: Lewis Coser, *Continuity of the Study of Conflict* (New York: The Free Press, 1967), p.

كالانتماء إلى مجموعة من الأصدقاء،^(٧) وتعتبر الوساطة من العلاقات الطوعية في البناء الاجتماعي . ويرى هومانز Homans أن ما يجذب الأفراد إلى الدخول في علاقات اجتماعية هو اعتقادهم بالحصول على فوائد مقابل خدمات يملكونها^(٨) ويقدمونها لطرف العلاقة الآخر، ويرى بلاو Blau أن الفوائد قد تكون مادية^(٩) كما قد تكون اجتماعية كالتقدير والاحترام والطاعة،^(١٠) ومن ناحية أخرى قد تكون الفوائد فورية كما قد تكون مستقبلية وفي هذه الحالة تعتبر ديناً اجتماعياً .

وتبين مما سبق أن العلاقات الاجتماعية الطوعية، كالوساطة، ليست عشوائية المقصد^(١١) لأنها تعتمد على تبادل الخدمات والمنافع، وإن اختلفت هذه المنافع المتبادلة في نوعها . ويرى بلاو^(١٢) Blau أن تكامل علاقات التبادل مشروط بعنصرين هما الرد reciproc-ity والتبادل العادل fair exchange . ويقصد بالرد ألا تكون العلاقة من طرف واحد، إذ يجب أن تقوم على الأخذ والعطاء بين طرفي العلاقة؛ أما عنصر التبادل العادل فإنه يعني المساواة التقريبية بين ما يتبادله طرفا العلاقة، بمعنى ألا يكون التبادل مجحفاً بأي من الطرفين . وكتوضيح أكثر لعنصر التبادل العادل فإن الصديق يتوقع من أصدقائه أن يدعموه عند الحاجة ويزداد توقعه يقيناً عندما يكون قد قدم خدمات لهم في الماضي . وإن لم يقدموا ما يتوقعه فإن علاقته بهم قد ترتبك أو تتلاشى نتيجة مخالفتهم لعنصر التبادل العادل .

وهكذا فإن كلاً من الأطراف الثلاثة في موقف الوساطة : المتوسِّط له، والمتوسِّط لديه يحصل على فائدة من هذا الموقف، وإن كانت الفائدة التي يحصل عليها المتوسِّط له أكثر

(٧) محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م)، ص ١٦٧ .

(٨) هومانز كما هو مروي في : William Skidmore, *Theoretical Thinking in Sociology* (New York: Cambridge University Press, 1979), p. 69.

(٩) هومانز كما هو مروي في : Skidmore, p. 71.

(١٠) وهذا الصدد يرى بلاو Blau أن الفوائد المادية أقل شأنًا من الفوائد الاجتماعية، كما يرى أيضاً أن الطاعة أئس الفوائد المطلوبة في العلاقات الاجتماعية، انظر : Turner, p. 267.

(١١) انظر هامنز في : Skidmore, p. 71.

(١٢) انظر بلاو في : Turner, p. 269.

وضوحًا؛ أما المتوسط فإنه يحصل بذلك على السمعة الطيبة والاحترام من جماعته وأصدقائه مما يعزز مكانته بينهم. أما المتوسط لديه فإن له دينًا اجتماعيًا لدى المتوسط فقد يحتاجه لنفسه أو لأقاربه وأصدقائه في المستقبل. من هنا، فالواسطة كمنط اجتماعي وسيلة لتحقيق فوائد لجميع الأطراف فيها.

وبالنظر إلى المجتمع العربي السعودي نجد أنه كان وحتى وقت قريب يتمتع ببناء اجتماعي تقليدي يرتبط فيه ولاء الأفراد بأقاربهم وأصدقائهم والذين يعتمدون عليهم في تحقيق أهدافهم. ولقد شهدت السنوات القليلة الماضية خلخلة هذا البناء الاجتماعي التقليدي وحدوث بناء اجتماعي جديد والذي تمثل في إنشاء المؤسسات الاجتماعية في مجالات الصحة والتعليم والزراعة والصناعة والشؤون الاجتماعية وغيرها. (١٣) كما ظهرت وسائل الاتصال الحديثة ووسائل الإعلام من إذاعة وتلفزيون وصحافة. أما على المستوى الأهلي، فقد ظهرت مؤسسات جديدة كدور الحضانة والنوادي الأدبية. وتهدف هذه الخطوات الجديدة لتغيير الفرد السعودي وتطوير طريقة تفكيره وسلوكه ليخرج من هيمنة الجماعة الأولية إلى محيط أكثر رحابة لتحقيق ذاته وشحذ مقدراته.

وكان من نتيجة هذه التغيرات ظهور فئة العاملين في المؤسسات الاجتماعية الجديدة أو ما يسمون بالبيروقراطيين. (١٤) ومع أن اللوائح التنظيمية تحدد بوضوح وسائل التعامل بين الأفراد وبين البيروقراطيين في المؤسسات الاجتماعية، إلا أنه من الصعب أن يتخلى الأفراد فجأة عن أنماط سلوكهم المعتادة والقائمة على العلاقات الأولية. وتزداد هذه الصعوبة في غيبة الوعي الكامل بلوائح المؤسسات من جانب المتعاملين معها وتفاوت إدراك القائمين

(١٣) انظر أيضًا: Peter Mansfield, *The New Arabians* (Chicago: Ferguson Publishing Co., 1981);

Ragaei El-Mallakh, *Saudi Arabia* (London: Croom Helm, 1982).

(١٤) لقد وضع فيرمقومات البيروقراطية كتنظيم عقلي مقارنة بالتنظيمات التقليدية السائدة، وقد

كتب الكثير عن البيروقراطية وعلاقة البيروقراطية بالدول النامية، انظر مثلاً: Coralie Bryant &

Louise White, *Managing Social Development in the Third World* (Boulder: Westview Press, 1982).

عليها بطبيعة أدوارهم فيها . ومن هنا كان لجوء الأفراد إلى العلاقات الأولية في التعامل مع هذه المؤسسات . ولما كانت غالبيتهم تفتقد هذه العلاقات المباشرة ، فإنهم يعوضونها بإدخال طرف ثالث يعتقد الطرف المستفيد أن له تأثيراً على طرف العلاقة الثاني ، بمعنى أن يلجأ الفرد إلى شخص تربطه به علاقة أولية وفي الوقت نفسه له مكانة اجتماعية مؤثرة أو له علاقة أولية بأحد البيروقراطيين في المؤسسات المراد التعامل معها . والطرف الثالث يعتبر وسيطاً في إتمام التفاعل بين الطرفين ، وما يقوم به من أفعال اجتماعية ما نعرفه بالواسطة . وهكذا ترى أن الوساطة تعبير واستجابة لحاجات اجتماعية .

جمع المعلومات

لتحقيق أهداف الدراسة فقد صممت استمارة البحث لتكشف عن عدة نقاط ترتبط بالواسطة مثل تعريفها وانتشارها . وقد وزعت استمارات البحث على ٢١٤ طالباً جامعياً ، جميعهم سعوديون والمدروسون يمثلون مجتمع الدراسة ، أي أن نتائج الدراسة تعكس توجهات الباحثين ولا تعكس آراء مجتمع الجامعة أو آراء المجتمع السعودي تجاه الوساطة ، لأن الباحثين لم يختاروا بطريقة ممثلة لمجتمع الجامعة أو المجتمع السعودي ، وإنما اختيروا لوجودهم كطلاب في مواد قام الباحث بتدريسها في الجامعة .

وقد تبين أن غالبيتهم ١٨٩ (٨٨٪) عزاب كما أن معظمهم ١٩٠ (٨٨,٨٪) في الفئة العمرية ١٨ - ٢٢ . وبالنسبة لمكاناتهم الاجتماعية والاقتصادية،^(١٥) فقد ظهر أن هناك تجانساً بينهم ، كما هي الحال بالنسبة للحالة الزوجية والسن ، حيث اتضح أن ١٦٨ (٧٨٪) ذوو مكانات اقتصادية متوسطة ، كما أن ١٤١ (٩,١٥٪) ذوو مكانات اجتماعية متوسطة أيضاً . إضافة إلى ذلك ، فإنهم جميعاً في المرحلة الأولى من دراستهم الجامعية .

(١٥) لقد طلب من الباحثين تصنيف مكانة أسرهم الاجتماعية على أساس أهية عالية ، متوسطة أم عادية وترك الأمر لكل مبحوث أن يصنف مكانة أسرته بناء على تصوره لمكانتها حيث إن هذا التصور ما يرجع إليه في تقويمه لما ينجز أو ما يطمح لإنجازه . وبالطريقة نفسها تم تصنيف مكانة الأسرة الاقتصادية أهية عالية ، متوسطة أم مستورة الحال .

أما استمارة البحث فقد اعتمد تصميمها على طريقة لا يكرت^(١٦) حيث كان هناك خيارات موافق، غير موافق، لا أدري، وطلب من كل مبحوث اختيار واحد من الاختيارات للتعبير عن موقفه نحو مفردات الاستبانة. وستبين الفقرات اللاحقة وصفاً وتحليلاً لآرائهم تجاه هذه المفردات.

نتائج البحث

لقد ذكر آنفاً أن هذه الدراسة تسعى لتحقيق ثلاثة أهداف هي: أ - تعريف الوساطة، ب - أسباب التمسك بالوساطة كما رآه المبحوثون، ج - مدى القبول الاجتماعي للوساطة. وستتناول هذه الأهداف الثلاثة على التوالي.

١ - تعريف الوساطة

سئل كل مبحوث أن يوضح تعريفه للوساطة كسلوك اجتماعي. ولضمان سهولة مقارنة الإجابات عرض على كل مبحوث قائمة. من خمسة^(١٧) تعريفات مختلفة مستوحاة من الثقافة العربية والقيم القبلية وهذه التعريفات هي «المصالح المتبادلة» و«الفرزة» و«العلاقات الشخصية» و«الشفقة» و«الشفاعة». وقد استعملت هذه المصطلحات بذاتها للكشف عن تعريف الوساطة وطلب من كل مبحوث أن يبين ما إذا كان يوافق أو لا يوافق على كل هذه التعريفات، ويعرض جدول رقم ١ النتائج المتحصل عليها.

(١٦) Nan Lin, *Foundations of Social Research* (New York: McGraw Hill, 1976), p. 185.

(١٧) لقد اختيرت هذه المصطلحات إما لكثرة ترديدها بين الناس عند ذكر الوساطة كالعلاقات الشخصية أو لأنها ترتبط بخلفية قبلية (الفرزة) أو لأنها مرتبطة بخلفية ثقافية (الشفقة الشفاعة). من الجدير التنبيه إليه أن الشفاعة عادة ترتبط بالأمور الدينية بمعنى أن الفرد يشفع في ما يملك، أما ما لا يملك كحق له أو حق المجتمع فلا يستطيع الشفاعة فيه، ومن أجل هذا عرف قاموس لسان العرب الشفاعة بأنها «السؤال في التجاوز عن الذنوب والجرائم». والشفاعة في الحديث فيما يتعلق بأمور الدنيا والآخرة: أبو الفضل جمال الدين بن منظور، لسان العرب (بيروت: دار الفكر، د. ت.)، مج ٨، ص ٨٤. وبالنسبة لاستعمال المصطلحات الأخرى انظر: اليامة، عدد ٧٤٤ في ١٤٠٣/٦/٩هـ، ص ص ٣ - ٩؛ جريدة الجزيرة، عدد ٤٤٨٨ في ١٤٠٥/٤/٢هـ، ص ٤.

جدول رقم ١ . إجابات المبحوثين على تعريف الوساطة .

التعريف الإيجابية	مصالح متبادلة		الفرزة		الشفاعة		العلاقات الشخصية		الشفاعة	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
موافق	٢٠٠	٩٣,٥	١٤٦	٦٨,٢٢	١١١	٥١,٨٧	٨٧	٤٠	٨٢	٣٨,٢٢
غير موافق	٥	٢,٣	٣٥	١٦,٣٦	٧١	٣٣,٢	١١٤	٥٣,٣٠	١٠٨	٥٠,٤٧
لا أدري	٩	٤,٢	٣٢	١٤,٩٥	٣٠	١٤,٠٢	١٢	٥,٦١	٢١	٩,٨١
غير مبين	-	-	١	٠,٤٧	٢	٠,٩٤	١	٠,٤٧	٣	١,٤
المجموع	٢١٤	١٠٠	٢١٤	١٠٠	٢١٤	١٠٠	٢١٤	١٠٠	٢١٤	١٠٠

ويتضح من جدول رقم ١ أن أكثر تعريفات الوساطة شيوعاً بين المبحوثين هو تعريفها بأنها مصالح متبادلة . وهذا يعني أن الوساطة مرتبطة بالاحتياجات الأنية للناس . بمعنى أن المبحوثين يرون الوساطة نوعاً من أنواع العمل التبادلي يقوم خلاله أحد الأطراف بتسهيل طرف ثانٍ لمصلحته في موقف ما . وفي مقابل ذلك يقوم الطرف الثاني بتسهيل تحقيق الطرف الأول لمصلحته في موقف آخر، وقد وافق ٩٣,٥% من المبحوثين على أن الوساطة تعني المصالح المتبادلة بين الناس . ولم يعترض على اعتبار الوساطة مصالح متبادلة سوى ٢,٣% فقط من المبحوثين .

وتحتل الفرزة كتعريف للوساطة المرتبة الثانية، وتعني الفرزة نوعاً من إحساس الأفراد بالذنب الجمعي نحو جماعتهم الأولية . ومن هنا فإن الوساطة تعني قيام شخص ما بتسهيل تحقيق أهداف أعضاء جماعته الأولية (القبيلة في الغالب) لمصالحهم لأن لهم حقاً عليه يحكم الانتماء المشترك . ويوافق أكثر من ثلثي المبحوثين (٦٨,٢٢%) على اعتبار الوساطة نوعاً من الفرزة . ويقول ١٦,٣٦% من المبحوثين إنهم لا يوافقون على اعتبار الوساطة نوعاً من الفرزة . في حين أجاب ١٤,٩٥% بأنهم لا يدرون، أي ليس لهم رأي محدد في هذا الشأن .

وتأتي الشفاعة في المرتبة الثالثة كتعريف للوساطة، وتعني الشفاعة التماس تحقيق مصلحة الغير لدى المسؤولين .^(١٨) ويوافق أكثر من نصف المبحوثين (٥١,٨٧%) على اعتبار

(١٨) انظر: ابن منظور، لسان العرب، تعريف الشفاعة، مج ٨، ص ٨٤.

الواسطة نوعاً من الشفاعة. وفي مقابل ذلك يعترض نحو ثلث عدد الباحثين (٢, ٣٣٪) على اعتبار الوساطة على أنها تعني الشفاعة. ويقول (٠٢, ١٤٪) إنه ليس لديهم رأي في هذا الشأن.

أما تعريف الوساطة على أنها «شفقة» أو «علاقات شخصية» فيقعان في المرتبتين الأخيرتين. وجددير بالذكر أن أكثر من نصف عدد الباحثين لا يوافقون على تعريف الوساطة بأنها علاقات شخصية أو شفقة. وهذا يعني أنهم ينكرون وضع الطرف صاحب المصلحة في الوساطة في موقف دوني، مما يؤيد أن المتوسط له يقدم خدمة للمتوسط وإن لم تكن ظاهرة أو فورية وهذا الموقف يؤيد النظر إلى الوساطة باعتبارها موقفاً متبادلياً.

وهكذا يتضح أن لدى الباحثين مفهوماً محدداً عن الوساطة، وأنهم يتفقون في النظر إلى الوساطة باعتبارها واجباً اجتماعياً يهدف إلى تحقيق مصالح متبادلة بين الأفراد.

٢ - أسباب الوساطة

للتعرف على أسباب الوساطة قدمت للمبجوثين قائمة بالأسباب الممكنة^(١٩) وطلب من كل منهم بيان رأيه في اعتبار كل منها سبباً للوساطة كسلوك اجتماعي. وفيما يلي عرض للنتائج المتحصل عليها بالنسبة لكل من هذه الأسباب:

١ - تعقيدات الحياة: من الواضح أن الحياة الاجتماعية تزداد تعقيداً فكثيراً من المهام التي كانت في الماضي تتم دفعة واحدة في صورة فعل بسيط أصبحت اليوم تتطلب سلسلة من الأفعال. ومن أمثلة ذلك مهمة بناء منزل، تلك المهمة لم تكن تتطلب في الماضي سوى توفير مستلزمات البناء والأيدي العاملة التي تقوم بالبناء. أما اليوم فإنها تتطلب مسوحات هندسية وضوابط معمارية يجب التقيد بها كما تتضمن جلب العديد من العمال الفنيين المتخصصين كالكهربائي والمبلط والسباك وغيرهم. وما قيل عن مهمة بناء المنزل يمكن أن يقال عن مهام أخرى كثيرة. والإنسان الذي عايش سهولة الماضي وشهد متطلبات الحاضر

(١٩) لقد استقيت هذه الأسباب من محتوى ما يتداول في الصحف والمجلات (انظر: تعليقة ١٧) أو ما يدور بين الناس كأسباب للوساطة.

قد يرى أن الحياة تعقدت بدرجة تجعل من الصعب عليه التصرف بمفرده . ولهذا فإنه يلجأ إلى الوساطة لتذليل بعض إرهاصات الحاضر الذي يعيشه . ويعرض جدول رقم ٢ إجابات المبحوثين حول اعتبار تعقيدات الحياة سبباً في زيادة الوساطة .

جدول رقم ٢ . توزيع إجابات المبحوثين حول اعتبار تعقيدات الحياة سبباً للوساطة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
موافق	١٩٦	٪٩١
غير موافق	٨	٪ ٣,٧٤
لا أدري	٩	٪ ٤,٢١
غير مبين	١	٪٠,٠٤٧
المجموع	٢١٤	٪١٠٠

ويتضح من الجدول رقم ٢ أن الغالبية العظمى من المبحوثين (٩١٪) يوافقون على اعتبار تعقيدات الحياة سبباً للوساطة . في حين يقول ٣,٧٤٪ فقط إنهم لا يوافقون على ذلك ويقول ٤,٢١٪ إنهم لا يدرون . وهذه الإجابات تعبر عن اتفاق كبير بين المبحوثين على اعتبار تعقيدات الحياة في الوقت الراهن سبباً لانتشار الوساطة كسلوك اجتماعي .

٢ - الخوف من ضياع الحقوق: قد يقال إن الفرد يلجأ إلى الوساطة باعتبارها السبيل الوحيد لحصوله على حقه من المؤسسات الاجتماعية . وأنه بدون الوساطة لا يمكنه الحصول على هذا الحق . ولمعرفة ما إذا كان الأفراد يعتقدون ذلك فعلاً سئل كل مبحوث أن يعطي رأيه في العبارة التالية «الذي ما عنده واسطة يضع .» ويعرض جدول رقم ٣ النتائج المتحصل عليها . جدول رقم ٣ . توزيع إجابات المبحوثين عن اعتبار الخوف من ضياع الحقوق سبباً للوساطة .

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
موافق	١٧٨	٪٨٣,٢
غير موافق	٢٩	٪١٣,٦
لا أدري	٥	٪ ٢,٣
غير مبين	٢	٪ ٠,٩٤
المجموع	٢١٤	٪١٠٠

ويتضح من الجدول أن ٢, ٨٣٪ من المبحوثين يوافقون على أن الذي ليس عنده واسطة يضيع. وهذا يعني أنهم يرون أن الوساطة هي السبيل إلى حفظ الحقوق من الضياع. ومن جهة أخرى يجيب ٦, ١٣٪ من المبحوثين بأنهم لا يوافقون على أن غياب الوساطة يضيع الحقوق. وهكذا نرى أن الاعتقاد في ضياع الحقوق لولا الوساطة سائد بين المبحوثين. وهو اعتقاد يضع الوساطة في موضع أهم من النظم الرسمية من حيث الفعالية. ورغم التسليم بعدم صدق هذا الاعتقاد فإنه لا يمكن إنكار آثاره على سلوك الناس. فهذا الاعتقاد يعتبر من ناحية جزءاً من تعريف الموقف الذي يبنى الناس على أساسه تصرفاتهم وسلوكهم. ذلك أن الناس يستجيبون للمثيرات على أساس إدراكهم لها وليس على أساس حقيقتها. وفي هذا يقول الرسول الكريم ﷺ «لو اعتقد أحدكم في حجر لشفاه». أما الانعكاس الواقعي لهذا الاعتقاد فيتمثل في تأثيره على علاقات الأفراد بالمؤسسات الاجتماعية الرسمية والعاملين بها. فهو من ناحية يجعل الأفراد ينظرون إلى العاملين في هذه المؤسسات على أنهم متحكمون في مصالحهم وليسوا مجتهدين لقضاء تلك المصالح، كما أنه يجعل الأفراد يقفون منهم موقف المستجدي بدلاً من أن يقفوا موقف المطالبين بحقوقهم الاجتماعي.

٣ - الخوف من تعطل المصالح: ولما كانت النظم الاجتماعية الرسمية قد أنشئت بهدف تحقيق أهداف محددة بصورة أكفأ مما تستطيعه النظم التقليدية إلا أنه يعاب عليها البطء. ذلك أن الالتزام باللوائح يتطلب وقتاً يجعل الاستجابة الفورية لمطالب الأفراد أمراً غير ممكن دائماً. إلا أن المتعاملين مع المؤسسات لا يدركون سبب هذا البطء ويسعون للتخلص منه عن طريق الوساطة لتحقيق مصالحهم بسرعة. ولمعرفة ما إذا كان ذلك فعلاً سبباً من أسباب الوساطة سئل كل مبحوث أن يبين رأيه في العبارة التالية «بدون الوساطة ستتعطل كثير من مصالح الناس». ويعرض جدول رقم ٤ النتائج المتحصل عليها.

ويتضح من الجدول أن أكثر من ثلاثة أرباع المبحوثين (٧٦, ٢٪) يوافقون على أن مصالح الناس سوف تعطل لولا الوساطة. وهذا يشير إلى أنهم يرون الخوف من تعطل مصالحهم سبباً في لجوئهم للوساطة للتعجيل بقضاء مصالحهم. ومن جهة أخرى يقرر ٨, ١٧٪ من المبحوثين عدم موافقتهم على أن مصالح الناس ستتعطل بدون الوساطة.

ويقول ١, ٥٪ إنهم لا يدرون . وعمومًا فإن الاتجاه السائد بين المبحوثين هو اعتبار الوساطة أمرًا ضروريًا ينبغي للأفراد اللجوء إليه حتى لا تتعطل مصالحهم .

جدول رقم ٤ . توزيع إجابات المبحوثين عن اعتبار الخوف من تعطل المصالح سببًا للواسطة

النسبة المئوية	التكرار	الإجابة
٧٦,٢٪	١٦٣	موافق
١٧,٨٪	٣٨	غير موافق
٥,١٪	١١	لا أدري
٠,٩٤٪	٢	غير مبين
١٠٠٪	٢١٤	المجموع

٤ - عدم ملاءمة النظم الاجتماعية لما تعود عليه الناس : سبق القول إن نشأة المؤسسات الاجتماعية الرسمية تعبر من أبرز التغيرات الاجتماعية التي شهدتها المجتمع العربي السعودي . وكانت نشأة تلك التنظيمات استجابة منطقية لمتطلبات العصر والنهضة التنموية الشاملة في السنوات الأخيرة . إلا أن الأفراد يتعاملون مع تلك التنظيمات بأسلوب العلاقات الاجتماعية الأولية نفسه الذي تعودوا عليه ، ومن هنا كانت الوساطة . ويعرض جدول رقم ٥ توزيع إجابات المبحوثين عن اعتبار ذلك سببًا من أسباب الوساطة . ويتضح من الجدول أن ما يقرب من ثلثي المبحوثين (١, ٦٣٪) يوافقون على اعتبار عدم ملاءمة النظم الاجتماعية لما تعود عليه الناس سببًا للواسطة . وعلى الرغم من أن أكثر من نصف المبحوثين يرون «عدم ملاءمة النظم» داعمًا للواسطة ، إلا أن هذا السبب (بناء على النسبة المئوية) أقل الأسباب تكرارًا ، وقد يرجع ذلك إلى أنه أكثر تحديدًا مقارنة «بتعقيدات الحياة» والذي شمل أمورًا كثيرة منها النظم المستحدثة . وبلغت نسبة الذين لا يوافقون على اعتبار ذلك سببًا للواسطة نحو ٩, ٨٪ فقط ، في حين أجاب أكثر من ربع عدد المبحوثين (٧, ٢٥٪) أنهم لا يدرون . وهذا يعني أن الناس يتمسكون بالملوف لهم ويؤيد ما بينه ابن خلدون أن الإنسان ابن عوائده ، إلا أن ما تعودته الناس لا يصلح بالضرورة لظروفهم المتغيرة .

جدول رقم ٥ . توزيع إجابات المبحوثين حول اعتبار عدم ملاءمة النظم الاجتماعية لما تعود عليه سبباً للواسطة .

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
موافق	١٣٥	٦٣,١ %
غير موافق	٢١	٩,٨ %
لا أدري	٥٥	٢٥,٧ %
غير مبين	٣	١,١ %
المجموع	٢١٤	١٠٠ %

وبالنظر إلى هذه الأسباب مجتمعة يتضح أن أكثرها أهمية هو تعقيدات الحياة (٩١٪). ويأتي الخوف من ضياع الحقوق في المرتبة الثانية (٨٣٪)، والخوف من تعطل المصالح في المرتبة الثالثة (٧٦٪) وعدم ملاءمة النظم الاجتماعية لما تعود عليه الناس في المرتبة الرابعة والأخيرة (٦٣٪). وهكذا يتضح أن للواسطة أسبابها المنطقية لدى المبحوثين، إلا أن الكثير من هذه الأسباب يمكن علاجه . فقد تعقدت الحياة بلا شك وظهرت أشكال جديدة من البناء الاجتماعي . إلا أن هذه التنظيمات تهدف إلى قضاء مصالح الناس والحفاظ عليها دون حاجة إلى وسيط . ولهذا فإن توعية المواطنين بحقيقة التنظيمات التي يتعاملون معها والإجراءات الرسمية التي لا بد أن تستغرق وقتاً من شأنه أن ينمي في نفوسهم الثقة في هذه التنظيمات وتشجعهم على التعامل معها مباشرة وبصبر . كما أن تبصير العاملين في تلك التنظيمات بأساليب التعامل الملائمة مع ذوي المصالح من شأنه أن يطمئن الناس على أن مصالحهم في أيدي أمينة وأنها سوف لن تضيع ولن تتأخر بدون مبرر .

٣ - مدى القبول الاجتماعي الذي تحظى به الوساطة

للتعرف على آراء المبحوثين عن مدى انتشار الوساطة وقبولها في المجتمع سئل كل منهم أن يبين رأيه في مجموعة من العبارات التي تبين ذلك من جوانب مختلفة . وكانت النتائج المتحصل عليها على النحو التالي :

الواسطة : دراسة استطلاعية لأراء بعض الطلاب الجامعيين

عبدالله عبدالرحمن الفيصل

أستاذ مساعد، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية

(ورد بتاريخ ٢٢/٥/١٤٠٨هـ وقبل للنشر بتاريخ ١٧/١٠/١٤٠٨هـ)

ملخص البحث . يهدف هذا البحث إلى دراسة الواسطة كمنط اجتماعي يحاول الأفراد عن طريقه التوفيق بين البناء الاجتماعي التقليدي في مجتمع المملكة العربية السعودية، وبناء اجتماعي جديد أفرزته عوامل متعددة. وقد اعتمدت هذه الدراسة على آراء ٢١٤ طالباً — كمجتمع للدراسة — سجلوا في مواد قام الباحث بتدريسها في جامعة الملك سعود، وهذا يعني أن نتائج البحث مقتصرة على مجتمع الدراسة.

والواسطة نعرّفها هنا بأنها إدخال طرف ثالث له إمكانيات اجتماعية للتأثير على نتيجة العلاقة الاجتماعية بين طرفي العلاقة . ولما للواسطة من تأثير على الفرد والمجتمع فإن أهداف الدراسة تتمحور في : (١) تعريف الباحثين للواسطة كسلوك اجتماعي ؛ (٢) الأسباب التي يرى الباحثون أنها تدعو إلى التمسك بالواسطة كمنط سلوكي ؛ (٣) مدى القبول الاجتماعي الذي تحظى به الواسطة في المجتمع .

أما بالنسبة لتعريف الواسطة فقد طرحت خمسة تعاريف منها مصالح متبادلة، والشفقة، وقد رأى ٩٣،٥٪ منهم أن الواسطة تعني المصالح المتبادلة، وهي أعلى نسبة لأي من التعاريف، كما رأى ٣٨٪ منهم — وهي أقل النسب — أنها الشفقة .

أما بالنسبة للأسباب التي تدعو للتمسك بالواسطة، فقد رأى غالبية الباحثين (٩١٪) أن تعقيدات الحياة لها الدور الرئيس في ذلك؛ أما عدم ملاءمة النظم لما اعتاد عليه الناس فقد أخذ الترتيب الأخير (١٣٪) بين الأسباب الأربعة المطروحة . أما آراء الباحثين حول القبول الاجتماعي للواسطة فقد رأى

غالبيتهم (٧٩٪) أنها لا تمثل انحرافاً اجتماعياً لأن الكبير والصغير في المجتمع يلجأ إليها. كما أن غالبيتهم (٨٨٪) رأى أنها معيار للولاء للأسرة، كما رأى (٥٧٪) منهم أنها معيار للصدقة أيضاً.

مقدمة

لايستطيع المطلع على التغيرات التي يعايشها المجتمع العربي السعودي إخفاء ما تركته التنمية الاجتماعية من آثار إيجابية على حياة المواطن السعودي. فخطط التنمية المتلاحقة أكدت على بناء الإنسان السعودي في المقام الأول وذلك بتوفير كثير من احتياجاته المتعددة. وهذا يتطلب الرفع من أداء المؤسسات الاجتماعية واستحداث مؤسسات جديدة لتواكب ما يحتاجه حياته الخاصة أو ما يحتاجه لإتمام مصالحه وأعماله الجديدة. ويعتبر مثل هذا التحول السريع اختزالاً لسنوات طويلة قضتها مجتمعات أخرى لتصل إلى المرحلة التي يعيشها المجتمع العربي السعودي في الوقت الراهن. إلا أن اختزال الزمن إن نجح في مجالات مختلفة لم ينجح كلية في اختزال الخبرات وبعض المعايير الاجتماعية حيث إن هذه الخبرات والمعايير الاجتماعية مودعة في رؤوس أناس على قيد الحياة مما يجعلهم يلجأون إلى بعض هذه الخبرات والمعايير التقليدية — كالواسطة — للتكيف مع المستجدات في حياتهم. من هنا فإن دراسة الوساطة محاولة للتعرف على إحدى الحلقات الاجتماعية بين أنماط سلوك قديمة وأخرى جديدة ومدى تقبلها وانتشارها في المجتمع العربي السعودي.

أهداف الدراسة

من المسلم به أن المجتمعات الإنسانية تتعرض لتغيرات متلاحقة وإن اختلفت سرعة هذه التغيرات من مجتمع إلى آخر. وتعود هذه التغيرات إلى فعل كثير من العوامل التي تحدث تأثيراً في المجتمعات. ومن هذه العوامل ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي ومنها ما هو مقصود ومنها ما هو تلقائي، ويحاول أفراد المجتمع التكيف مع ما يحدث فيه من تغيرات. ويأخذ هذا التكيف عادة صورة تعديل في العلاقات الاجتماعية القائمة أو استنباط علاقات اجتماعية أخرى تساعد في التعامل مع الظروف الجديدة في المجتمع.

وقد تعرّض المجتمع العربي السعودي خلال الخمس عشرة سنة الماضية لتغيرات اجتماعية كبيرة وسريعة، ومن مظاهر هذه التغيرات انتشار التعليم وإقامة المنشآت الصناعية

- وإنشاء مؤسسات الرعاية في جميع المجالات وزيادة دخول المواطنين . وقد أدت هذه التغيرات إلى إفرات اجتماعية مختلفة لمواكبة التحول الاجتماعي والثقافي في المجتمع . ومن هذه الإفرات الواسطة كمنط سلوكي يحاول الأفراد بواسطته التعامل مع المؤسسات الاجتماعية الجديدة في المجتمع . وهذا النمط له بلا شك تأثير كبير على كل من الفرد والمجتمع . ومن هنا يلزم دراسته وتحليله للتعرف على الجوانب الثلاثة التالية:
- ١ - تعريف المبحوثين للواسطة كسلوك اجتماعي .
 - ٢ - الأسباب التي يرى المبحوثون أنها تدعو إلى التمسك بالواسطة كمنط سلوكي .
 - ٣ - مدى القبول الاجتماعي الذي تحظى به الواسطة في المجتمع .

الإطار النظري

تنطلق هذه الدراسة من فكرة أساسية تسود الفكر الاجتماعي مؤداها أن هناك نوعين من البناء الاجتماعي: أحدهما تقليدي والثاني حديث،^(١) ولكل نوع صفاته المميزة . فالبناء الاجتماعي التقليدي تسوده العلاقات الأولية وتفضيل احتياجات الجماعة على الاحتياجات الفردية والالتزام بأهداف الجماعة الأولية أكثر من الاهتمام بالأهداف الخاصة بالفرد . أما البناء الاجتماعي العصري^(٢) فيسوده تقسيم العمل ، كما تسوده العلاقات الثانوية وتتشعب فيه انتماءات الفرد، وتظهر فيه التنظيمات التي تتعامل مع الأفراد على أساس موضوعي . وفي هذا الصدد بين Parsons^(٣) أن الثقافة في المجتمع التقليدي تتعامل مع الفرد بطريقة

(١) لقد سادت مثل هذه الثنائية التفكير الاجتماعي منذ فترة طويلة، وقد استخدم هذا التصنيف عبدالرحمن بن خلدون في تصنيفه للعلاقات بناء على التجمعات السكانية المختلفة، البدو والحضر، انظر: عبدالرحمن بن خلدون، مقدمة ابن خلدون (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د. ت.)، ص ١٢٠؛ ومن الدراسات الغربية انظر: Nicholas Timasheff and Goerge Theodorson, *Sociological Theory* (New York: Random House, 1976), pp. 105-111, 179-182.

(٢) لا يستعمل الباحث مفهومًا «عصرياً» كما تتناوله بعض الكتابات بأنه تفضيل نوع من الأنماط الغربية على الأنماط المحلية، أو أن النمط الحالي مرغوب . وإنما يستعملها الباحث هنا لوصف مرحلة ينتقل إليها المجتمع من مرحلة سابقة . أما تقويم أي من المرحلتين فأمره لا يعني هذا البحث .

(٣) لقد بين بارسونز خمسة أزواج من الأنماط الثنائية أوردنا بعضاً منها، وقد استعملها بعض العلماء لتصنيف العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمعات النامية والمجتمعات الصناعية . انظر مثلاً: سيد الحسيني وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٩م)،

خصوصية particularism كما يقيم أداءه بناءً على ميراثه الاجتماعي وخصائصه الشخصية ascription. فانتفاء الفرد إلى أسرة معينة تمنحه أو تحرمه من إمكانات اجتماعية مختلفة نظراً للعزوة في المجتمع. (٤) أما في المجتمعات الحديثة فإن العلاقات الاجتماعية في الغالب تتسم بالمعيارية العامة diffusion كما يتم تقويم الفرد على ضوء معيار محايد وهو ما أنجز -achieve- ment (٥)

ويؤكد علماء الاجتماع على أن المجتمعات ذات البناء الاجتماعي التقليدي تتغير بحيث يصبح بناؤها الاجتماعي بالتدرج أكثر ملاءمة للعصر، ذلك أن نوعي البناء الاجتماعي ليسا منفصلين عن بعضهما ولكون البناء الاجتماعي التقليدي سابقاً للبناء الاجتماعي الجديد. (٦)

ويتضمن تحول البناء الاجتماعي من نمط تقليدي إلى نمط حديث تكييفاً في علاقات الأفراد والجماعات في البناء الحديث بمعنى أن الأفراد والجماعات يلجأون إلى أساليب ثقافية يألّفونها كالواسطة؛ أما لماذا يقبل الوسطاء التدخل لتحقيق مصالح الآخرين فإن الإجابة لا تتم إلا بالنظر إلى العلاقات الاجتماعية داخل البناء الاجتماعي، وأي بناء اجتماعي يحوي داخله نوعين من العلاقات، علاقات قهرية كالانتماء إلى أسرة معينة أو علاقات طوعية

ص ٥٨. كذلك في المصادر الغربية انظر: Jonathan Turner, *The Structure of Sociological Theory* (Chicago: The Dorsey Press, 1986), pp. 65-66; Timasheff and Theodorson, *Sociological Theory*, pp. 256-57.

(٤) من الكتابات التي توضح هذه الفكرة سواء من ناحية المفهوم السوسولوجي والثقافي في المجتمع العربي ما ذكرته Maher من أن المرأة في منطقة الأطلس في مراكش تعتمد على القرابة كمصدر للدخل والدعم الاجتماعي أكثر من اعتمادها على زوجها: Vanessa Maher, *Women and Property in Morocco* (London: Cambridge University Press, 1974), p.2.

(٥) هناك شرح مفصل عن هذه النقطة وأبعادها السوسولوجية في: Talcott Parsons, ed. *Theories of Society* (New York: The Free Press, 1965), pp. 43-49.

(٦) انظر أيضاً: Lewis Coser, *Continuity of the Study of Conflict* (New York: The Free Press, 1967), p.

كالانتماء إلى مجموعة من الأصدقاء،^(٧) وتعتبر الواسطة من العلاقات الطوعية في البناء الاجتماعي . ويرى هومانز Homans أن ما يجذب الأفراد إلى الدخول في علاقات اجتماعية هو اعتقادهم بالحصول على فوائد مقابل خدمات يملكونها^(٨) ويقدمونها لطرف العلاقة الآخر، ويرى بلاو Blau أن الفوائد قد تكون مادية^(٩) كما قد تكون اجتماعية كالتقدير والاحترام والطاعة،^(١٠) ومن ناحية أخرى قد تكون الفوائد فورية كما قد تكون مستقبلية وفي هذه الحالة تعتبر ديناً اجتماعياً .

وتبين مما سبق أن العلاقات الاجتماعية الطوعية، كالواسطة، ليست عشوائية المقصد^(١١) لأنها تعتمد على تبادل الخدمات والمنافع، وإن اختلفت هذه المنافع المتبادلة في نوعها . ويرى بلاو^(١٢) Blau أن تكامل علاقات التبادل مشروط بعنصرين هما الرد reciproc- ity والتبادل العادل fair exchange . ويقصد بالرد ألا تكون العلاقة من طرف واحد، إذ يجب أن تقوم على الأخذ والعطاء بين طرفي العلاقة؛ أما عنصر التبادل العادل فإنه يعني المساواة التقريبية بين ما يتبادله طرفا العلاقة، بمعنى ألا يكون التبادل مححفاً بأي من الطرفين . وكتوضيح أكثر لعنصر التبادل العادل فإن الصديق يتوقع من أصدقائه أن يدعموه عند الحاجة ويزداد توقعه يقيناً عندما يكون قد قدم خدمات لهم في الماضي . وإن لم يقدموا ما يتوقعه فإن علاقته بهم قد ترتبك وأوتلاشى نتيجة مخالفتهم لعنصر التبادل العادل .

وهكذا فإن كلاً من الأطراف الثلاثة في موقف الواسطة : المتوسط له، والمتوسط لديه يحصل على فائدة من هذا الموقف، وإن كانت الفائدة التي يحصل عليها المتوسط له أكثر

(٧) محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م)، ص ١٦٧ .

(٨) هومانز كما هو مروي في : William Skidmore, *Theoretical Thinking in Sociology* (New York: Cambridge University Press, 1979), p. 69.

(٩) هومانز كما هو مروي في : Skidmore, p. 71.

(١٠) وبهذا الصدد يرى بلاو Blau أن الفوائد المادية أقل شأنًا من الفوائد الاجتماعية، كما يرى أيضاً أن الطاعة أتمس الفوائد المطلوبة في العلاقات الاجتماعية، انظر : Turner, p. 267.

(١١) انظر هامنز في : Skidmore, p. 71.

(١٢) انظر بلاو في : Turner, p. 269.

وضوحًا؛ أما المتوسط فإنه يحصل بذلك على السمعة الطيبة والاحترام من جماعته وأصدقائه مما يعزز مكانته بينهم. أما المتوسط لديه فإن له دينًا اجتماعيًا لدى المتوسط فقد يحتاجه لنفسه أو لأقاربه وأصدقائه في المستقبل. من هنا، فالواسطة كمنط اجتماعي وسيلة لتحقيق فوائد لجميع الأطراف فيها.

وبالنظر إلى المجتمع العربي السعودي نجد أنه كان وحتى وقت قريب يتمتع ببناء اجتماعي تقليدي يرتبط فيه ولاء الأفراد بأقاربهم وأصدقائهم والذين يعتمدون عليهم في تحقيق أهدافهم. ولقد شهدت السنوات القليلة الماضية خلخلة هذا البناء الاجتماعي التقليدي وحدث بناء اجتماعي جديد والذي تمثل في إنشاء المؤسسات الاجتماعية في مجالات الصحة والتعليم والزراعة والصناعة والشؤون الاجتماعية وغيرها. (١٣) كما ظهرت وسائل الاتصال الحديثة ووسائل الإعلام من إذاعة وتلفزيون وصحافة. أما على المستوى الأهلي، فقد ظهرت مؤسسات جديدة كدور الحضانة والنوادي الأدبية. وتهدف هذه الخطوات الجديدة لتغيير الفرد السعودي وتطوير طريقة تفكيره وسلوكه ليخرج من هيمنة الجماعة الأولية إلى محيط أكثر رحابة لتحقيق ذاته وشحن مقدراته.

وكان من نتيجة هذه التغيرات ظهور فئة العاملين في المؤسسات الاجتماعية الجديدة أو ما يسمون بالبيروقراطيين. (١٤) ومع أن اللوائح التنظيمية تحدد بوضوح وسائل التعامل بين الأفراد وبين البيروقراطيين في المؤسسات الاجتماعية، إلا أنه من الصعب أن يتخلى الأفراد فجأة عن أنماط سلوكهم المعتادة والقائمة على العلاقات الأولية. وتزداد هذه الصعوبة في غيبة الوعي الكامل بلوائح المؤسسات من جانب المتعاملين معها وتفاوت إدراك القائمين

(١٣) انظر أيضًا: Peter Mansfield, *The New Arabians* (Chicago: Ferguson Publishing Co., 1981);

Ragaci El-Mallakh, *Saudi Arabia* (London: Croom Helm, 1982).

(١٤) لقد وضع فيرم مقومات البيروقراطية كتتنظيم عقلي rational مقارنة بالتنظيمات التقليدية السائدة، وقد

كتب الكثير عن البيروقراطية ولعلاقة البيروقراطية بالدول النامية، انظر مثلاً: Coralic Bryant &

Louise White, *Managing Social Development in the Third World* (Boulder: Westview Press, 1982),

عليها بطبيعة أدوارهم فيها. ومن هنا كان لجوء الأفراد إلى العلاقات الأولية في التعامل مع هذه المؤسسات. ولما كانت غالبيتهم تفتقد هذه العلاقات المباشرة، فإنهم يعوضونها بإدخال طرف ثالث يعتقد الطرف المستفيد أن له تأثيراً على طرف العلاقة الثاني، بمعنى أن يلجأ الفرد إلى شخص تربطه به علاقة أولية وفي الوقت نفسه له مكانة اجتماعية مؤثرة أو له علاقة أولية بأحد البيروقراطيين في المؤسسات المراد التعامل معها. والطرف الثالث يعتبر وسيطاً في إتمام التفاعل بين الطرفين، وما يقوم به من أفعال اجتماعية ما نعرفه بالواسطة. وهكذا ترى أن الوساطة تعبير واستجابة لحاجات اجتماعية.

جمع المعلومات

لتحقيق أهداف الدراسة فقد صممت استمارة البحث لتكشف عن عدة نقاط ترتبط بالواسطة مثل تعريفها وانتشارها. وقد وزعت استمارات البحث على ٢١٤ طالباً جامعياً، جميعهم سعوديون والمدروسون يمثلون مجتمع الدراسة، أي أن نتائج الدراسة تعكس توجهات الباحثين ولا تعكس آراء مجتمع الجامعة أو آراء المجتمع السعودي تجاه الوساطة، لأن الباحثين لم يختاروا بطريقة ممثلة لمجتمع الجامعة أو المجتمع السعودي، وإنما اختيروا لوجودهم كطلاب في مواد قام الباحث بتدريسها في الجامعة.

وقد تبين أن غالبيتهم ١٨٩ (٨٨٪) عزاب كما أن معظمهم ١٩٠ (٨٨٪) في الفئة العمرية ١٨ - ٢٢. وبالنسبة لمكاناتهم الاجتماعية والاقتصادية،^(١٥) فقد ظهر أن هناك تجانساً بينهم، كما هي الحال بالنسبة للحالة الزوجية والسن، حيث اتضح أن ١٦٨ (٧٨٪) ذوو مكانات اقتصادية متوسطة، كما أن ١٤١ (٦٥٪) ذوو مكانات اجتماعية متوسطة أيضاً. إضافة إلى ذلك، فإنهم جميعاً في المرحلة الأولى من دراستهم الجامعية.

(١٥) لقد طلب من الباحثين تصنيف مكانة أسرهم الاجتماعية على أساس أمهي عالية، متوسطة أم عادية وترك الأمر لكل مبحوث أن يصنف مكانة أسرته بناء على تصوره لمكانتها حيث إن هذا التصور ما يرجع إليه في تقويمه لما ينجز أو ما يطمح لإنجازه. وبالطريقة نفسها تم تصنيف مكانة الأسرة الاقتصادية أمهي عالية، متوسطة أم مستورة الحال.

أما استمارة البحث فقد اعتمد تصميمها على طريقة لا يكرت^(١٦) حيث كان هناك خيارات موافق، غير موافق، لا أدري، وطلب من كل مبحوث اختيار واحد من الاختيارات للتعبير عن موقفه نحو مفردات الاستبانة. وستبين الفقرات اللاحقة وصفاً وتحليلاً لأرائهم تجاه هذه المفردات.

نتائج البحث

لقد ذكر آنفاً أن هذه الدراسة تسعى لتحقيق ثلاثة أهداف هي: أ - تعريف الوساطة، ب - أسباب التمسك بالوساطة كما رآه المبحوثون، ج - مدى القبول الاجتماعي للوساطة. وستتناول هذه الأهداف الثلاثة على التوالي.

١ - تعريف الوساطة

سئل كل مبحوث أن يوضح تعريفه للوساطة كسلوك اجتماعي. ولضمان سهولة مقارنة الإجابات عرض على كل مبحوث قائمة. من خمسة^(١٧) تعريفات مختلفة مستوحاة من الثقافة العربية والقيم القبلية وهذه التعريفات هي «المصالح المتبادلة» و«الفزعة» و«العلاقات الشخصية» و«الشفقة» و«الشفاعة». وقد استعملت هذه المصطلحات بذاتها للكشف عن تعريف الوساطة وطلب من كل مبحوث أن يبين ما إذا كان يوافق أو لا يوافق على كل هذه التعريفات، ويعرض جدول رقم ١ النتائج المتحصل عليها.

(١٦) Nan Lin, *Foundations of Social Research* (New York: McGraw Hill, 1976), p. 185.

(١٧) لقد اخترت هذه المصطلحات إما لكثرة ترديدها بين الناس عند ذكر الوساطة كالعلاقات الشخصية أو لأنها ترتبط بخلفية قبلية (الفزعة) أو لأنها مرتبطة بخلفية ثقافية (الشفقة الشفاعة). من الجدير التنبيه إليه أن الشفاعة عادة ترتبط بالأمور الدينية بمعنى أن الفرد يشفع في ما يملك، أما ما لا يملك كحق له أو حق المجتمع فلا يستطيع الشفاعة فيه، ومن أجل هذا عرف قاموس لسان العرب الشفاعة بأنها «السؤال في التجاوز عن الذنوب والجرائم. والشفاعة في الحديث فيما يتعلق بأمور الدنيا والآخرة: أبو الفضل جمال الدين بن منظور، لسان العرب (بيروت: دار الفكر، د. ت.)، مج ٨، ص ٨٤. وبالنسبة لاستعمال المصطلحات الأخرى انظر: اليامة، عدد ٧٤٤ في ١٤٠٣/٦/٩هـ، ص ص ٣ - ٩؛ جريدة الجزيرة، عدد ٤٤٨٨ في ١٤٠٥/٤/٢هـ، ص ٤.

جدول رقم ١ . إجابات الباحثين على تعريف الوساطة .

التعريف	مصالح متبادلة		الفرزة		الشفاعة		العلاقات الشخصية		الشفعة	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
الإجابة										
موافق	٢٠٠	٩٣,٥	١٤٦	٦٨,٢٢	١١١	٥١,٨٧	٨٧	٤٠	٨٢	٣٨,٢٢
غير موافق	٥	٢,٣	٣٥	١٦,٣٦	٧١	٣٣,٢	١١٤	٥٣,٣٠	١٠٨	٥٠,٤٧
لا أدري	٩	٤,٢	٣٢	١٤,٩٥	٣٠	١٤,٠٢	١٢	٥,٦١	٢١	٩,٨١
غير مبين	-	-	١	٠,٤٧	٢	٠,٩٤	١	٠,٤٧	٣	١,٤
المجموع	٢١٤	١٠٠	٢١٤	١٠٠	٢١٤	١٠٠	٢١٤	١٠٠	٢١٤	١٠٠

ويتضح من جدول رقم ١ أن أكثر تعريفات الوساطة شيوعاً بين الباحثين هو تعريفها بأنها مصالح متبادلة . وهذا يعني أن الوساطة مرتبطة بالاحتياجات الآنية للناس . بمعنى أن الباحثين يرون الوساطة نوعاً من أنواع العمل التبادلي يقوم خلاله أحد الأطراف بتسهيل طرف ثان لمصلحته في موقف ما . وفي مقابل ذلك يقوم الطرف الثاني بتسهيل تحقيق الطرف الأول لمصلحته في موقف آخر، وقد وافق ٩٣,٥٪ من الباحثين على أن الوساطة تعني المصالح المتبادلة بين الناس . ولم يعترض على اعتبار الوساطة مصالح متبادلة سوى ٢,٣٪ فقط من الباحثين .

وتحتل الفرزة كتعريف للوساطة المرتبة الثانية، وتعني الفرزة نوعاً من إحساس الأفراد بالذدين الجمعي نحو جماعتهم الأولية . ومن هنا فإن الوساطة تعني قيام شخص ما بتسهيل تحقيق أهداف أعضاء جماعته الأولية (القبيلة في الغالب) لمصالحهم لأن لهم حقاً عليه يحكم الانتماء المشترك . ويوافق أكثر من ثلثي الباحثين (٦٨,٢٢٪) على اعتبار الوساطة نوعاً من الفرزة . ويقول ١٦,٣٦٪ من الباحثين إنهم لا يوافقون على اعتبار الوساطة نوعاً من الفرزة . في حين أجاب ١٤,٩٥٪ بأنهم لا يدرون، أي ليس لهم رأي محدد في هذا الشأن .

وتأتي الشفاعة في المرتبة الثالثة كتعريف للوساطة، وتعني الشفاعة التماس تحقيق مصلحة الغير لدى المسؤولين .^(١٨) ويوافق أكثر من نصف الباحثين (٥١,٨٧٪) على اعتبار

(١٨) انظر: ابن منظور، لسان العرب، تعريف الشفاعة، مج ٨، ص ٨٤ .

الواسطة نوعاً من الشفاعة. وفي مقابل ذلك يعترض نحو ثلث عدد المبحوثين (٢, ٣٣٪) على اعتبار الوساطة على أنها تعني الشفاعة. ويقول (٢, ١٤٪) إنه ليس لديهم رأي في هذا الشأن.

أما تعريف الوساطة على أنها «شفقة» أو «علاقات شخصية» فيقعان في المرتبتين الأخيرتين. وجددير بالذكر أن أكثر من نصف عدد المبحوثين لا يوافقون على تعريف الوساطة بأنها علاقات شخصية أو شفقة. وهذا يعني أنهم ينكرون وضع الطرف صاحب المصلحة في الوساطة في موقف دوني، مما يؤيد أن المتوسط له يقدم خدمة للمتوسط وإن لم تكن ظاهرة أو فورية وهذا الموقف يؤيد النظر إلى الوساطة باعتبارها موقفاً متبادلياً.

وهكذا يتضح أن لدى المبحوثين مفهوماً محدداً عن الوساطة، وأنهم يتفقون في النظر إلى الوساطة باعتبارها واجباً اجتماعياً يهدف إلى تحقيق مصالح متبادلة بين الأفراد.

٢ - أسباب الوساطة

للتعرف على أسباب الوساطة قدمت للمبحوثين قائمة بالأسباب الممكنة^(١٩) وطلب من كل منهم بيان رأيه في اعتبار كل منها سبباً للوساطة كسلوك اجتماعي. وفيما يلي عرض للنتائج المتحصل عليها بالنسبة لكل من هذه الأسباب:

١ - تعقيدات الحياة: من الواضح أن الحياة الاجتماعية تزداد تعقيداً فكثيراً من المهام التي كانت في الماضي تتم دفعة واحدة في صورة فعل بسيط أصبحت اليوم تتطلب سلسلة من الأفعال. ومن أمثلة ذلك مهمة بناء منزل، تلك المهمة لم تكن تتطلب في الماضي سوى توفير مستلزمات البناء والأيدي العاملة التي تقوم بالبناء. أما اليوم فإنها تتطلب مسوحات هندسية وضوابط معمارية يجب التقيد بها كما تتضمن جلب العديد من العمال الفنيين المتخصصين كالكهربائي والمبلط والسباك وغيرهم. وما قيل عن مهمة بناء المنزل يمكن أن يقال عن مهام أخرى كثيرة. والإنسان الذي عايش سهولة الماضي وشهد متطلبات الحاضر

(١٩) لقد استقيت هذه الأسباب من محتوى ما يتداول في الصحف والمجلات (انظر: تعليقة ١٧) أو ما يدور بين الناس كأسباب للوساطة.

قد يرى أن الحياة تعقدت بدرجة تجعل من الصعب عليه التصرف بمفرده . ولهذا فإنه يلجأ إلى الوساطة لتدليل بعض إرهابات الحاضر الذي يعيشه . ويعرض جدول رقم ٢ إجابات الباحثين حول اعتبار تعقيدات الحياة سبباً في زيادة الوساطة .

جدول رقم ٢ . توزيع إجابات الباحثين حول اعتبار تعقيدات الحياة سبباً للوساطة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
موافق	١٩٦	٩١٪
غير موافق	٨	٣,٧٤٪
لا أدري	٩	٤,٢١٪
غير مبين	١	٠,٠٤٧٪
المجموع	٢١٤	١٠٠٪

ويتضح من الجدول رقم ٢ أن الغالبية العظمى من الباحثين (٩١٪) يوافقون على اعتبار تعقيدات الحياة سبباً للوساطة . في حين يقول ٣,٧٤٪ فقط إنهم لا يوافقون على ذلك ويقول ٤,٢١٪ إنهم لا يدرون . وهذه الإجابات تعبر عن اتفاق كبير بين الباحثين على اعتبار تعقيدات الحياة في الوقت الراهن سبباً لانتشار الوساطة كسلوك اجتماعي .

٢ - الخوف من ضياع الحقوق : قد يقال إن الفرد يلجأ إلى الوساطة باعتبارها السبيل الوحيد لحصوله على حقه من المؤسسات الاجتماعية . وأنه بدون الوساطة لا يمكنه الحصول على هذا الحق . ولمعرفة ما إذا كان الأفراد يعتقدون ذلك فعلاً سئل كل مبحث أن يعطي رأيه في العبارة التالية «الذي ما عنده واسطة يضع .» ويعرض جدول رقم ٣ النتائج المتحصلة عليها .

جدول رقم ٣ . توزيع إجابات الباحثين عن اعتبار الخوف من ضياع الحقوق سبباً للوساطة .

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
موافق	١٧٨	٨٣,٢٪
غير موافق	٢٩	١٣,٦٪
لا أدري	٥	٢,٣٪
غير مبين	٢	٠,٩٤٪
المجموع	٢١٤	١٠٠٪

ويتضح من الجدول أن ٢, ٨٣٪ من المبحوثين يوافقون على أن الذي ليس عنده واسطة يضيع . وهذا يعني أنهم يرون أن الواسطة هي السبيل إلى حفظ الحقوق من الضياع . ومن جهة أخرى يجيب ٦, ١٣٪ من المبحوثين بأنهم لا يوافقون على أن غياب الواسطة يضيع الحقوق . وهكذا نرى أن الاعتقاد في ضياع الحقوق لولا الواسطة سائد بين المبحوثين . وهو اعتقاد يضع الواسطة في موضع أهم من النظم الرسمية من حيث الفعالية . ورغم التسليم بعدم صدق هذا الاعتقاد فإنه لا يمكن إنكار آثاره على سلوك الناس . فهذا الاعتقاد يعتبر من ناحية جزءاً من تعريف الموقف الذي يبنى الناس على أساسه تصرفاتهم وسلوكهم . ذلك أن الناس يستجيبون للمثيرات على أساس إدراكهم لها وليس على أساس حقيقتها . وفي هذا يقول الرسول الكريم ﷺ «لو اعتقد أحدكم في حجر لشفاه» . أما الانعكاس الواقعي لهذا الاعتقاد فيتمثل في تأثيره على علاقات الأفراد بالمؤسسات الاجتماعية الرسمية والعاملين بها . فهو من ناحية يجعل الأفراد ينظرون إلى العاملين في هذه المؤسسات على أنهم متحكمون في مصالحهم وليسوا مجتهدين لقضاء تلك المصالح ، كما أنه يجعل الأفراد يقفون منهم موقف المستجدي بدلاً من أن يقفوا موقف المطالبين بحقوقهم الاجتماعي .

٣ - الخوف من تعطل المصالح : ولما كانت النظم الاجتماعية الرسمية قد أنشئت بهدف تحقيق أهداف محددة بصورة أكفأ مما تستطيعه النظم التقليدية إلا أنه يعاب عليها البطء . ذلك أن الالتزام باللوائح يتطلب وقتاً يجعل الاستجابة الفورية لمطالب الأفراد أمراً غير ممكن دائماً . إلا أن المتعاملين مع المؤسسات لا يدركون سبب هذا البطء ويسعون للتخلص منه عن طريق الواسطة لتحقيق مصالحهم بسرعة . ولمعرفة ما إذا كان ذلك فعلاً سبباً من أسباب الواسطة سئل كل مبحوث أن يبين رأيه في العبارة التالية «بدون الواسطة ستتعطل كثير من مصالح الناس» . ويعرض جدول رقم ٤ النتائج المتحصل عليها .

ويتضح من الجدول أن أكثر من ثلاثة أرباع المبحوثين (٢, ٧٦٪) يوافقون على أن مصالح الناس سوف تعطل لولا الواسطة . وهذا يشير إلى أنهم يرون الخوف من تعطل مصالحهم سبباً في لجوئهم للواسطة للتعجيل بقضاء مصالحهم . ومن جهة أخرى يقرر ٨, ١٧٪ من المبحوثين عدم موافقتهم على أن مصالح الناس ستتعطل بدون الواسطة .

ويقول ١, ٥٪ إنهم لا يدرون. وعمومًا فإن الاتجاه السائد بين المبحوثين هو اعتبار الوساطة أمرًا ضروريًا ينبغي للأفراد اللجوء إليه حتى لا تتعطل مصالحهم.

جدول رقم ٤. توزيع إجابات المبحوثين عن اعتبار الخوف من تعطل المصالح سببًا للواسطة

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
موافق	١٦٣	٪٧٦,٢
غير موافق	٣٨	٪١٧,٨
لا أدري	١١	٪ ٥,١
غير مبين	٢	٪ ٠,٩٤
المجموع	٢١٤	٪١٠٠

٤ - عدم ملاءمة النظم الاجتماعية لما تعود عليه الناس: سبق القول إن نشأة المؤسسات الاجتماعية الرسمية تعبر من أبرز التغيرات الاجتماعية التي شهدتها المجتمع العربي السعودي. وكانت نشأة تلك التنظيمات استجابة منطقية لمتطلبات العصر والنهضة التنموية الشاملة في السنوات الأخيرة. إلا أن الأفراد يتعاملون مع تلك التنظيمات بأسلوب العلاقات الاجتماعية الأولية نفسه الذي تعودوا عليه، ومن هنا كانت الوساطة. ويعرض جدول رقم ٥ توزيع إجابات المبحوثين عن اعتبار ذلك سببًا من أسباب الوساطة. ويتضح من الجدول أن ما يقرب من ثلثي المبحوثين (١, ٦٣٪) يوافقون على اعتبار عدم ملاءمة النظم الاجتماعية لما تعود عليه الناس سببًا للواسطة. وعلى الرغم من أن أكثر من نصف المبحوثين يرون «عدم ملاءمة النظم» داعيًا للواسطة، إلا أن هذا السبب (بناء على النسبة المئوية) أقل الأسباب تكرارًا، وقد يرجع ذلك إلى أنه أكثر تحديدًا مقارنة «بتعقيدات الحياة» والذي شمل أمورًا كثيرة منها النظم المستحدثة. وبلغت نسبة الذين لا يوافقون على اعتبار ذلك سببًا للواسطة نحو ٨, ٩٪ فقط، في حين أجاب أكثر من ربع عدد المبحوثين (٧, ٢٥٪) أنهم لا يدرون. وهذا يعني أن الناس يتمسكون بالمألوف لهم ويؤيد ما بينه ابن خلدون أن الإنسان ابن عوائده، إلا أن ما تعودته الناس لا يصلح بالضرورة لظروفهم المتغيرة.

جدول رقم ٥ . توزيع إجابات الباحثين حول اعتبار عدم ملاءمة النظم الاجتماعية لما تعود عليه سبباً للواسطة .

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
٦٣,١ %	١٣٥	موافق
٩,٨ %	٢١	غير موافق
٢٥,٧ %	٥٥	لا أدري
١,١ %	٣	غير مبين
١٠٠ %	٢١٤	المجموع

وبالنظر إلى هذه الأسباب مجتمعة يتضح أن أكثرها أهمية هو تعقيدات الحياة (٩١٪). ويأتي الخوف من ضياع الحقوق في المرتبة الثانية (٨٣٪)، والخوف من تعطل المصالح في المرتبة الثالثة (٧٦٪) وعدم ملاءمة النظم الاجتماعية لما تعود عليه الناس في المرتبة الرابعة والأخيرة (٦٣٪). وهكذا يتضح أن للواسطة أسبابها المنطقية لدى الباحثين، إلا أن الكثير من هذه الأسباب يمكن علاجه. فقد تعقدت الحياة بلا شك وظهرت أشكال جديدة من البناء الاجتماعي. إلا أن هذه التنظيمات تهدف إلى قضاء مصالح الناس والحفاظ عليها دون حاجة إلى وسيط. ولهذا فإن توعية المواطنين بحقيقة التنظيمات التي يتعاملون معها والإجراءات الرسمية التي لا بد أن تستغرق وقتاً من شأنه أن ينمي في نفوسهم الثقة في هذه التنظيمات وتشجعهم على التعامل معها مباشرة وبصبر. كما أن تبصير العاملين في تلك التنظيمات بأساليب التعامل الملائمة مع ذوي المصالح من شأنه أن يطمئن الناس على أن مصالحهم في أيدٍ أمينة وأنها سوف لن تضيع ولن تتأخر بدون مبرر.

٣ - مدى القبول الاجتماعي الذي تحظى به الوساطة

للتعرف على آراء الباحثين عن مدى انتشار الوساطة وقبولها في المجتمع سئل كل منهم أن يبين رأيه في مجموعة من العبارات التي تبين ذلك من جوانب مختلفة. وكانت النتائج المتحصل عليها على النحو التالي:

١ - من الذي يلجأ للواسطة؟ لمعرفة آراء المبحوثين عن الذين يلجأون إلى الوساطة لقضاء مصالحهم سئل كل منهم رأيه في العبارة التالية: «يلجأ الكبير والصغير للواسطة في المجتمع». وكانت الإجابات كما هو مبين في جدول رقم ٦. ويتضح من الجدول أن نحو أربعة أخماس المبحوثين (٧٩,٤٪) يوافقون على صحة هذه العبارة، في حين بلغت نسبة من لا يوافقون على صحة العبارة ٨,٩٪ فقط من المبحوثين. وقرَّر ٢,١١ أنهم لا يدرون. وهذه الإجابات تعني أن غالبية المبحوثين يرون أن معظم الناس في المجتمع يلجأون إلى الوساطة في تعاملاتهم. وعلى ذلك فإننا لانستطيع القول بأن الوساطة تعتبر انحرافاً اجتماعياً. ذلك أن انتشارها كنمط سلوكي بين الجميع يعني أنها مقبولة اجتماعياً على نطاق واسع. كما يعني أنها ليست مقصورة على فئة معينة أو قطاع معين في المجتمع. وهذا يشير ضمناً إلى أن الحياة الحديثة قد أربكت الأنماط الاجتماعية التقليدية في المجتمع، وأن هذا الإرباك كان عاماً شمل جميع الناس كبيرهم وصغيرهم.

جدول رقم ٦. توزيع إجابات المبحوثين عن عبارة يلجأ الكبير والصغير للواسطة في المجتمع

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
موافق	١٧٠	٧٩,٤٪
غير موافق	١٩	٨,٩٪
لا أدري	٢٤	١١,٢٪
غير مبين	١	٠,٤٧٪
المجموع	٢١٤	١٠٠٪

٢ - أين تمارس الوساطة؟ للتعرف على آراء المبحوثين في المجالات التي تنتشر فيها الوساطة سئل كل منهم أن يبين رأيه في العبارة التالية «الواسطة منتشرة في القطاع العام أكثر من القطاع الخاص». ويعرض جدول رقم ٧ النتائج المتحصل عليها. ويتضح من الجدول أن أكثر من نصف المبحوثين (٥٨,٤٪) يوافقون على أن الوساطة أكثر انتشاراً في القطاع العام منها في القطاع الخاص. ومن جهة أخرى تقرر نسبة ٦,١٪ من المبحوثين أنهم لا يوافقون على ذلك. إلا أن اللافت للنظر أن نحو ثلث المبحوثين (٣٤,١٪) يقولون إنهم

لا يدرون . وهذه النتائج تعني أن جانباً كبيراً من الباحثين لا يستطيع المقارنة بين انتشار الوساطة في كل من القطاع العام والقطاع الخاص . وقد يرجع ذلك إلى قلة معرفتهم بالقطاعين معاً . أما الذين استطاعوا المقارنة فقد أفاد معظمهم بأن الوساطة أكثر انتشاراً في القطاع العام منها في القطاع الخاص . والسبب في ذلك أن كثيراً من مصالح الناس ترتبط بالمؤسسات الحكومية التي تنتمي إلى القطاع العام ومن ثم فإنهم أكثر حاجة إلى استعمال الوساطة معها .

جدول رقم ٧ . إجابات الباحثين على عبارة «الوساطة متشرة في القطاع العام أكثر من القطاع الخاص»

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
موافق	١٢٥	٥٨,٤ %
غير موافق	١٣	٦,١ %
لا أدري	٧٣	٣٤,١ %
غير مبين	٣	١,٤ %
المجموع	٢١٤	١٠٠ %

٣ - هل الوساطة حق للأقارب على الفرد؟ للتعرف على رأي الباحثين في اعتبار القيام بدور الوسيط حقاً من حقوق الأقارب كدين اجتماعي ينبغي القيام به، سئل كل منهم أن يبين رأيه في العبارة التالية: «من حق الأسرة علي أن أتوسط لمن يحتاج منهم ذلك.» ويعرض جدول رقم ٨ الإجابات المتحصل عليها. ويتضح من الجدول أن نحو أربعة أخماس الباحثين (٨٠,٨ %) يرون أن من حق أقاربهم عليهم أن يقوموا لهم بدور الوسيط عند الحاجة. وفي المقابل يقرّر ١٤% من الباحثين أنهم لا يوافقون على أن التوسط من حق الأقارب عليهم. وعموماً فإن النتائج تؤكد تسليم الغالبية العظمى أن القيام بدور الوسيط حق من حقوق ذوي القربى. وهذا يعتبر امتداداً للنمط التقليدي لمعاونة الأقارب بعضهم بعضاً. وهذا يهيء الأفراد نفسياً واجتماعياً لقبول الوساطة كنمط اجتماعي سوي.

٤ - هل رفض التوسط يعتبر تقصيراً؟ سئل كل مباحث أن يعطي رأيه في العبارة التالية: «يقصر أصدقائي عندما يرفضون التوسط لي عند الحاجة.» ويعرض الجدول رقم ٩

النتائج المتحصل عليها. ويتضح من الجدول أن أكثر من نصف المبحوثين (٥٧٪) يوافقون على اعتبار الأصدقاء الذين يرفضون التوسط مقصرون في حقهم. في حين يقرّر نحو ثلث المبحوثين (٣١,٣٪) أنهم لا يوافقون على اعتبار الصديق الذي يرفض التوسط لهم مقصراً في حقهم. وامتنع ٨,٩٪ من المبحوثين عن إعطاء رأي محدد. وهذه النتائج تشير ضمناً إلى استعداد المبحوثين لطلب التوسط من أصدقائهم، الأمر الذي يعني أنهم يتمسكون بعنصر التبادل العادل إذ لا يعتبرون التوسط حقاً للآخرين عليهم فقط ولكنه كذلك حق لهم على الآخرين، وأن عدم الوفاء بهذا الحق يصبح مبرراً لزعزعة علاقات الصداقة باعتباره تقصيراً في حق الصديق. ومن هنا تصبح الوساطة معياراً اجتماعياً لتكامل العلاقة بين الأصدقاء، كما هي الحال بالنسبة لمعيار تكامل العلاقة بين الأقارب (جدول رقم ٩).

جدول رقم ٨. توزيع إجابات الأفراد «أن من حق العائلة عليهم التوسط لمن يحتاج منهم»

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
أوافق	١٧٣	٨٠,٨٪
غير موافق	٣٠	١٤,٠٪
لا أدري	٩	٤,٢٪
غير مبين	٢	٠,٩٤٪
المجموع	٢١٤	١٠٠٪

جدول رقم ٩. توزيع إجابات المبحوثين عن اعتبار «الأصدقاء الذين يرفضون التوسط لهم مقصرون»

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
موافق	١٢٢	٥٧,٠٪
غير موافق	٦٧	٣١,٣٪
لا أدري	٢١	٩,٨٪
غير مبين	٤	١,٩٪
المجموع	٢١٤	١٠٠٪

وتشير النتائج السابقة مجتمعة إلى أن الوساطة تعتبر نمطاً اجتماعياً عاماً يلجأ إليه جميع الناس، كما يستخدمونه لقضاء مصالحهم في القطاع العام بصفة أساسية. كما أن هناك تسليماً من الباحثين بأن للآخرين حقاً عليهم بالتوسط عند الحاجة وأن لهم على الآخرين حق التوسط أيضاً. وهذا يعني أن الوساطة قد باتت ظاهرة اجتماعية عامة ومقبولة في المجتمع كما يراها الباحثون.

وتتفق هذه النتائج بصفة عامة مع ما سبق عرضه عند التعرض لتعريف مفهوم الوساطة. فاعتبار الوساطة حقاً وواجباً من جانب الفرد يتمشى مع ما سبق تأكيده من أن الوساطة تعني المصالح المتبادلة، (جدول رقم ١) كما أن التسليم بحق الأقارب في التوسط يتمشى مع تعريف الوساطة بأنها الفرعة (جدول رقم ١)، وهذا يعني أن الباحثين لا يتفقون فقط على مفهوم الوساطة ولكنهم يتفقون أيضاً على ما يرتبط بهذا المفهوم من حقوق وواجبات وأنماط سلوك. إن هذه المكونات جميعاً تنسجم في شكل هيكل من المعايير الاجتماعية المتناسقة مما يجعل من الضروري مواجهة هذه المعايير إذا أريد مواجهة الوساطة كنمط اجتماعي لا يتفق مع البناء الاجتماعي الجديد لمجتمع المملكة العربية السعودية.

Favoritism (Wasta): An Exploratory Study of University Students

Abdulla A. Faisal

*Assistant Professor, Department of Social Studies, College of Arts,
King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia*

Abstract. This paper aims at exploring the opinions of 214 Saudi students concerning a social mechanism known in Saudi Arabia as *wasta*. Specifically this paper has three goals: (1) How the study population defines *wasta*. (2) The reasons the study population chooses as a rationale for the use of *wasta* in society. (3) The social acceptance of using *wasta*.

A brief summary of the findings is as follows:

Given the complexity of a concept such as *wasta*, five separate definitions of it were presented to the respondents. They were asked to assess whether or not each of these definitions referred to an aspect of what they call *wasta*. "Exchange of benefits" was overwhelmingly chosen (94%) as valid by most of the respondents; while the definition that received least support (38%) was "*wasta* as sympathy".

Four reasons were presented as possible rationales for the spread and use of *wasta*. Again, respondents were asked to assess the validity of each separately. 91% of the study population chose the increasing complexity of social life in Saudi Arabia; whereas only 13% chose unfamiliarity of laws and regulations.

Finally, the majority of the population (79%) thought that *wasta* is not a form of deviant behavior. On the contrary, most of them thought that it could be used as a norm against which one's loyalty to family (88%) and loyalty to friends (57%) could be measured.